

الغرب يضع آلية للخروج من الأزمة السورية

بيان مشترك يشير إلى قرارات مجلس الأمن وينفي البدائل



مثل إحياء الذكرى التاسعة لبدء الحرب السورية منطلقاً جديداً في الأزمة، بعدما طالبت قوى كبرى وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا بهذه المناسبة النظام السوري وحليفه روسيا وإيران بوجوب وقف المجازر التي ترتكب ضد السوريين وبضرورة احترام إرادة الشعب الحالم بالعيش في سلام.

واشنطن - طالبت أربع عواصم كبرى وهي واشنطن وباريس ولندن وبرلين النظام السوري وحليفه الروسي والإيراني إلى وقف المجازر في سوريا. وشددت الدول الأربع الأعضاء في حلف شمال الأطلسي "الناتو" بمناسبة الذكرى التاسعة للثورة السورية على أن الشعب السوري خرج قبل 9 سنوات إلى الشارع للمطالبة بحقوقه المشروعة، إلا أن نظام الأسد رد عليه بالعنف والتعذيب والاعتقالات العشوائية.

وأكدت العواصم المذكورة أنه منذ تسع سنوات خرج عشرات الآلاف من السوريين إلى الشوارع بشكل سلمي يطالبون باحترام حقوق الإنسان ووضع حد لفساد الحكومة، ولكن نظام الأسد رد بحملة لا هوادة فيها من الاعتقالات والتعذيب والاحتجاز والخطوة بمدى الاختفاء القسري والعنف بدلاً من الاستجابة لمطالب الشعب السوري المشروعة.

وطالبت الدول المذكورة أن يقبل نظام الأسد بإعادة الشعب السوري الذي يطالب بالعيش بسلام دون قصف وهجمات بالأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة والغارات الجوية والاحتجاز التعسفي والتعذيب والمجازرة.

وتزامن هذا البيان مع بدء تركيا وروسيا في تنفيذ خطة وقف إطلاق النار في إدلب بشمال شرق سوريا والمعرضة بدورها للفشل بعدما عمدت جماعات مسلحة إلى تعطيل سير أول دورية مشتركة الأحد.

ودعمت العواصم الأربع في هذا الصدد نجاح التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية في تحرير كافة الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش، معربة عن أن التهديد الذي يمثله داعش مستمر، وأنها عازمة على مواصلة جهودها المشتركة من خلال التحالف لضمان هزيمته الدائمة، وقالت نحن نحارب الإرهاب بتصميم ونقف في خطوط القتال الأمامية.

ويشير البيان عدة نقاط استفهام خاصة أن هذه العواصم لم تعد في السنوات الأخيرة تطالب بتخية الأسد، ويبرر مراقبون هذه الخطوة بمدى تخوفات هذه الدول من استفزاز موسكو بالملف السوري.

واشنطن وباريس ولندن وبرلين تطالب أن يقبل نظام الأسد بإعادة الشعب السوري الطامح للعيش بسلام

وأكد البيان المشترك أنه لا يجب أن تبرز مكافحة الإرهاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي أو استمرار العنف، وأن الهجمات العسكرية المنهورة من قبل الأسد وروسيا وإيران في إدلب تنذر بمزيد من المعاناة وبإزمة إنسانية غير مسبوقة.

وتسبب النظام السوري بدعم من روسيا وإيران في آخر هجوم دموي على إدلب بتجهيز ما يقرب من مليون مدني في ديسمبر وحده، وهذه أسرع عملية نزوح منذ بداية الصراع. ينبغي تنفيذ وقف إطلاق نار على الصعيد الوطني

تذكير النظام السوري بجرائمه

تسبباً وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. لا يمكن أن تقتصر العملية السياسية ذات المصادقية على محاولات عقد لجنة دستورية، بل يجب السماح لكافة المواطنين السوريين، بمن فيهم النازحون واللاجئون، بالمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وكانت الأمم المتحدة قد اعتبرت في بيان أصدره المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، أن "الطبيعة المخفية للصراع السوري دليل دامغ على فشل الدبلوماسية الجماعية في سوريا".

وأكد البيان أن معاناة الشعب السوري خلال هذا العقد المأساوي والمرعب، مازالت تتحدى العقل والمنطق. وأوضح بيدرسون أن الآلاف من السوريين فقدوا حياتهم، ومئات الآلاف معتقلون أو مختطفون، بينما انتشرت على نطاق واسع انتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم والدمار، وفر نصف السكان من منازلهم.

وتابع "ومع وجود ما يقرب من مليون شخص نزحوا حديثاً بسبب العنف الشديد في الأشهر الثلاثة الماضية في منطقة إدلب وحدها، تتفاقم المأساة". معتبراً أن مصير الشعب السوري أصبح مرتبطاً بصورة خطيرة وحتمية بالمنطقة الأوسع والمجتمع الدولي.

على النحو المطلوب وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 حتى يصمد آخر وقف لإطلاق النار في شمال غرب سوريا. وشجعت الدول الغربية المذكورة المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدة لجيران سوريا لتفاسم تكاليف أزمة اللاجئين السوريين، مطالبة بالسماح للسوريين النازحين بالعودة الطوعية والأمنة إلى ديارهم دون خوف من الاعتقال التعسفي وانتهاك الحقوق والتجنيد الإجباري. ومع ذلك، يواصل النظام السوري منعه من القيام بذلك.

وأكدت أنها ستستمر في المطالبة بالمساءلة عن الفظائع التي ارتكبتها نظام الأسد وأنها ستواصل بذل الجهود للتأكد من تحديد المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات ومحاسبتهم.

وشددت على أن الحل العسكري الذي يامل النظام السوري في التوصل إليه بدعم من روسيا وإيران لن يحقق السلام، مكررة دعواتها لإقامة دولة سورية سلمية ومستقرة.

واختتم البيان بمطالبة نظام الأسد بوقف القتل الوحشي والانتراخات بشكل هادف في كافة جوانب قرار مجلس الأمن رقم 2254، بما في ذلك وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتعديل الدستور والإفراج عن الأشخاص المحتجزين

الجنسية الأميركية تبرئ «العميل» الفاخوري في لبنان

بيروت - أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة في لبنان الاثنين، حكماً قضى بكف التعقبات وإسقاط التهم عن الموقوف عامر الفاخوري، المتهم في قضية خطف وتعذيب مواطنين لبنانيين داخل سجن الخيام قبل تحرير جنوب، ما أدى إلى وفاة اثنين منهم.

واعتبرت المحكمة أن الجرائم المسندة إلى المتهم عامر الفاخوري، لجهة تعذيب سجناء عام 1998، سقطت بمرور الزمن العشري، وقررت إطلاق سراحه فوراً ما لم يكن موقوفاً بقضية أخرى.

وأثار هذا الحكم الصادر جدلاً واسعاً في لبنان خاصة أنه صدر بعد يومين فقط مما تردد عن أن السفارة الأميركية الجديدة لدى لبنان دوروثي شيا طلبت خلال لقائها الرئيس ميشال عون السبت إطلاق الفاخوري الذي يحمل الجنسية الأميركية.

وكان حزب الله قد شدد في أكثر من مرة بعدما اتهم بالتكؤ بوجوب عدم إطلاق سراح الفاخوري الذي أثار عودته سجالاً جاداً، قبل أن يتخذ القضاء العسكري قراراً قضى بتوقيفه في شهر سبتمبر 2019.

ومنذ أن تم اعتقال الفاخوري، تحدثت العديد من تقارير أميركية عن أن لبنان يساوي لدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب عامر الفاخوري، وأنه يريد الإفراج عنه وأنه مهم شخصياً بهذه المسألة، وأنه لن يسمح بإبقائه موقوفاً في لبنان.

وتحركات منذ سبتمبر 2019 الاتصالات الأميركية مع السلطات اللبنانية دفعا للإفراج عنه، وتولى المهمة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو شخصياً، فأجرى اتصالات بعدد كبير من المسؤولين اللبنانيين، من رئيس الجمهورية، إلى وزير الخارجية ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري، إلى رؤساء أجهزة أمنية، طالباً منهم الإفراج عن الفاخوري بأي طريقة.

ونقلت مصادر عن السلطات الأميركية أنها حذرت في أكثر من مرة بيروت من الإبقاء على عامر الفاخوري موقوفاً سيؤدي إلى مشكلة بين الولايات المتحدة ولبنان، وأن واشنطن لا تريد ذلك ولا تريد التصعيد بسبب هذه القضية.

ويلاحق الفاخوري بملف آخر أمام قاضي التحقيق في بيروت، في الدعوى المقامة ضده من عدد من المعتقلين السابقين في سجن الخيام، بجرم اعتقالهم وحجز حريتهم وتعذيبهم، إلا أن قاضي التحقيق لم يستجوب الفاخوري بعد بسبب وضعه الصحي ولم يصدر مذكرة توقيف بحقّه.

وتابع "ومع وجود ما يقرب من مليون شخص نزحوا حديثاً بسبب العنف الشديد في الأشهر الثلاثة الماضية في منطقة إدلب وحدها، تتفاقم المأساة". معتبراً أن مصير الشعب السوري أصبح مرتبطاً بصورة خطيرة وحتمية بالمنطقة الأوسع والمجتمع الدولي.

تكليف غانتس تشكيل الحكومة لا يسقط ننتياهو

القدس - حسم الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، الأحد موقفه بشأن الحكومة الجديدة بتكليف بيني غانتس بتشكيلها في خطوة ستزيد وفق المراقبين من تعقيد مسار المفاوضات بشأن شكل الحكومة الجديدة.

وحصل الزعيم الإسرائيلي المعارض بيني غانتس على تكليف رسمي من الرئيس بتشكيل الحكومة، ودعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للانضمام إليه في حكومة وحدة وطنية.

وحصل غانتس زعيم حزب أزرق أبيض الوسطي على تأييد 61 من المشرعين وعددهم 120 في مشاورات مع الرئيس رؤوفين ريفلين الأحد، في ما يعتبر صفقة قوية لننتياهو الذي أعلن فوزه في الانتخابات التي أجريت في الثاني من مارس الجاري.

وخلال مراسم بثها التلفزيون، أمهل ريفلين غانتس 28 يوماً لتشكيل ائتلاف حاكم مع إمكانية التمديد لمدة أسبوعين. لكن كان من بين من دعموا غانتس القائمة العربية المشتركة، وهي ائتلاف يضم الأحزاب العربية في الكنيست، وفصيل إسرائيل بيتنا اليميني المتطرف بقيادة وزير الدفاع السابق أفيدور ليرمان، الأمر الذي من شأنه تعقيد جهود تشكيل حكومة تتوافق لها مقومات البقاء دون تأييد أوسع نطاقاً.

ويرى مراقبون أنه صحيح أن بلغة الأرقام تمكن غانتس من الحصول على الأغلبية الضرورية للتفويض في تاليف الحكومة، لكنها "أغلبية" ترتكز إلى أصوات "القائمة المشتركة" العربية، وأن

هذه "الشرعية" الدستورية لا تضمن له، بالضرورة النجاح والإطاحة بننتياهو. واقترح ننتياهو وليبرمان تشكيل "حكومة طوارئ وطنية" لمدة ستة أشهر تضم حزب أزرق أبيض وحزب الليكود اليميني الذي ينتمي إليه ننتياهو للتصدي لأزمة تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقال غانتس في مراسم تكليفه دون الخوض في المزيد من التفاصيل "أعدك

وكان غانتس قد أصر خلال مفاوضات فاشلة مع ننتياهو في أعقاب انتخابات سبتمبر على أن يتولى الدورة الأولى من رئاسة الوزراء في إطار اتفاق على تناوب القيادة، لكنه دعا منافسه اليوم إلى اتفاق وحدة.

وقال غانتس أثناء المراسم "الوقت حان لإنهاء الكلمات الجوفاء... حان الوقت لأن ننحى سيقوفنا جانباً ونوحد صفوفنا لنهزم الكراهية".

وقبل تكليفه رسمياً بتشكيل الحكومة الجديدة، كان غانتس قد رفض الأحد، اقتراح رئيس الوزراء المنتهية

أنتي سبائل كل ما في وسعي لآتمكّن خلال بضعة أيام من تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وطنية قدر المستطاع". وأجرت إسرائيل ثلاثة انتخابات غير حاسمة خلال أقل من عام ويواجه ننتياهو اتهامات جنائية بالفساد لكنه ينفيها.

وكان غانتس قد أصر خلال مفاوضات فاشلة مع ننتياهو في أعقاب انتخابات سبتمبر على أن يتولى الدورة الأولى من رئاسة الوزراء في إطار اتفاق على تناوب القيادة، لكنه دعا منافسه اليوم إلى اتفاق وحدة.

وقال غانتس أثناء المراسم "الوقت حان لإنهاء الكلمات الجوفاء... حان الوقت لأن ننحى سيقوفنا جانباً ونوحد صفوفنا لنهزم الكراهية".

وقبل تكليفه رسمياً بتشكيل الحكومة الجديدة، كان غانتس قد رفض الأحد، اقتراح رئيس الوزراء المنتهية

أنتي سبائل كل ما في وسعي لآتمكّن خلال بضعة أيام من تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وطنية قدر المستطاع". وأجرت إسرائيل ثلاثة انتخابات غير حاسمة خلال أقل من عام ويواجه ننتياهو اتهامات جنائية بالفساد لكنه ينفيها.

وكان غانتس قد أصر خلال مفاوضات فاشلة مع ننتياهو في أعقاب انتخابات سبتمبر على أن يتولى الدورة الأولى من رئاسة الوزراء في إطار اتفاق على تناوب القيادة، لكنه دعا منافسه اليوم إلى اتفاق وحدة.

وقال غانتس أثناء المراسم "الوقت حان لإنهاء الكلمات الجوفاء... حان الوقت لأن ننحى سيقوفنا جانباً ونوحد صفوفنا لنهزم الكراهية".

وقبل تكليفه رسمياً بتشكيل الحكومة الجديدة، كان غانتس قد رفض الأحد، اقتراح رئيس الوزراء المنتهية

أنتي سبائل كل ما في وسعي لآتمكّن خلال بضعة أيام من تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وطنية قدر المستطاع". وأجرت إسرائيل ثلاثة انتخابات غير حاسمة خلال أقل من عام ويواجه ننتياهو اتهامات جنائية بالفساد لكنه ينفيها.

وكان غانتس قد أصر خلال مفاوضات فاشلة مع ننتياهو في أعقاب انتخابات سبتمبر على أن يتولى الدورة الأولى من رئاسة الوزراء في إطار اتفاق على تناوب القيادة، لكنه دعا منافسه اليوم إلى اتفاق وحدة.

وقبل تكليفه رسمياً بتشكيل الحكومة الجديدة، كان غانتس قد رفض الأحد، اقتراح رئيس الوزراء المنتهية

أنتي سبائل كل ما في وسعي لآتمكّن خلال بضعة أيام من تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وطنية قدر المستطاع". وأجرت إسرائيل ثلاثة انتخابات غير حاسمة خلال أقل من عام ويواجه ننتياهو اتهامات جنائية بالفساد لكنه ينفيها.

وحصل غانتس زعيم حزب أزرق أبيض الوسطي على تأييد 61 من المشرعين وعددهم 120 في مشاورات مع الرئيس رؤوفين ريفلين الأحد، في ما يعتبر صفقة قوية لننتياهو الذي أعلن فوزه في الانتخابات التي أجريت في الثاني من مارس الجاري.

وخلال مراسم بثها التلفزيون، أمهل ريفلين غانتس 28 يوماً لتشكيل ائتلاف حاكم مع إمكانية التمديد لمدة أسبوعين. لكن كان من بين من دعموا غانتس القائمة العربية المشتركة، وهي ائتلاف يضم الأحزاب العربية في الكنيست، وفصيل إسرائيل بيتنا اليميني المتطرف بقيادة وزير الدفاع السابق أفيدور ليرمان، الأمر الذي من شأنه تعقيد جهود تشكيل حكومة تتوافق لها مقومات البقاء دون تأييد أوسع نطاقاً.

ويرى مراقبون أنه صحيح أن بلغة الأرقام تمكن غانتس من الحصول على الأغلبية الضرورية للتفويض في تاليف الحكومة، لكنها "أغلبية" ترتكز إلى أصوات "القائمة المشتركة" العربية، وأن

هذه "الشرعية" الدستورية لا تضمن له، بالضرورة النجاح والإطاحة بننتياهو. واقترح ننتياهو وليبرمان تشكيل "حكومة طوارئ وطنية" لمدة ستة أشهر تضم حزب أزرق أبيض وحزب الليكود اليميني الذي ينتمي إليه ننتياهو للتصدي لأزمة تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقال غانتس في مراسم تكليفه دون الخوض في المزيد من التفاصيل "أعدك

وكان غانتس قد أصر خلال مفاوضات فاشلة مع ننتياهو في أعقاب انتخابات سبتمبر على أن يتولى الدورة الأولى من رئاسة الوزراء في إطار اتفاق على تناوب القيادة، لكنه دعا منافسه اليوم إلى اتفاق وحدة.

وقال غانتس أثناء المراسم "الوقت حان لإنهاء الكلمات الجوفاء... حان الوقت لأن ننحى سيقوفنا جانباً ونوحد صفوفنا لنهزم الكراهية".

وقبل تكليفه رسمياً بتشكيل الحكومة الجديدة، كان غانتس قد رفض الأحد، اقتراح رئيس الوزراء المنتهية

أنتي سبائل كل ما في وسعي لآتمكّن خلال بضعة أيام من تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وطنية قدر المستطاع". وأجرت إسرائيل ثلاثة انتخابات غير حاسمة خلال أقل من عام ويواجه ننتياهو اتهامات جنائية بالفساد لكنه ينفيها.

وكان غانتس قد أصر خلال مفاوضات فاشلة مع ننتياهو في أعقاب انتخابات سبتمبر على أن يتولى الدورة الأولى من رئاسة الوزراء في إطار اتفاق على تناوب القيادة، لكنه دعا منافسه اليوم إلى اتفاق وحدة.

وقبل تكليفه رسمياً بتشكيل الحكومة الجديدة، كان غانتس قد رفض الأحد، اقتراح رئيس الوزراء المنتهية

وحصل غانتس زعيم حزب أزرق أبيض الوسطي على تأييد 61 من المشرعين وعددهم 120 في مشاورات مع الرئيس رؤوفين ريفلين الأحد، في ما يعتبر صفقة قوية لننتياهو الذي أعلن فوزه في الانتخابات التي أجريت في الثاني من مارس الجاري.

وخلال مراسم بثها التلفزيون، أمهل ريفلين غانتس 28 يوماً لتشكيل ائتلاف حاكم مع إمكانية التمديد لمدة أسبوعين. لكن كان من بين من دعموا غانتس القائمة العربية المشتركة، وهي ائتلاف يضم الأحزاب العربية في الكنيست، وفصيل إسرائيل بيتنا اليميني المتطرف بقيادة وزير الدفاع السابق أفيدور ليرمان، الأمر الذي من شأنه تعقيد جهود تشكيل حكومة تتوافق لها مقومات البقاء دون تأييد أوسع نطاقاً.

ويرى مراقبون أنه صحيح أن بلغة الأرقام تمكن غانتس من الحصول على الأغلبية الضرورية للتفويض في تاليف الحكومة، لكنها "أغلبية" ترتكز إلى أصوات "القائمة المشتركة" العربية، وأن

مهمة لن تكون سهلة